

■ البنك الدولي: نمو الناتج المحلي في الكويت 1.6 في المئة



جاء مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وزيادة فرص العمل في القطاع العام".
المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصريف)

كشف البنك الدولي عن نمو الناتج المحلي الكويتي، حيث ارتفع بنسبة 1.6 في المئة خلال العام 2018 المنصرم بعد تسجيله انكماشاً في العام 2017 الذي سبقه بنسبة 3.5 في المئة.

جاء ذلك في تصريح للمدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مجموعة البنك الدولي عصام أبو سليمان على هامش مناقشة تقرير البنك نصف السنوي حول اقتصادات دول مجلس التعاون الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط.

ولفت أبو سليمان إلى أن "هذا الانتعاش في النمو تناوله تقرير البنك الذي حمل عنوان (رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون)، وقد تناول التقرير أسباب الانتعاش في النمو في الكويت والذي

■ تراجع عائدات السندات السيادية الخليجية

أظهر تقرير صادر عن دائرة الأبحاث الاقتصادية والمالية في بنك الكويت الوطني، تراجع عائدات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي على خلفية ارتفاع أسعار النفط التي أسهمت بدورها في ضبط أوضاع المالية العامة.

وحسب التقرير تزايدت إصدارات أدوات الدين السيادية على المستوى الإقليمي بقيادة السعودية على خلفية استقادتتها من انخفاض تكاليف الاقتراض وجودة التصنيف الائتماني وإقبال المستثمرين الدوليين على إصدارات الدين الإقليمية عموماً والسعودية خصوصاً. ويتوقع استمرار تراجع عائدات السندات الإقليمية خلال العام الحالي في ظل انخفاض أسعار الفائدة واعتدال معدلات التضخم، في حين قد تتزايد إصدارات السندات على المستوى الإقليمي بعد الأداء المتواضع الذي شهدته في عام 2018.

وبيّن التقرير أن عوامل مثل تباطؤ النمو العالمي وإشارات اتباع سياسات

■ لبنان: 1% معدّل النمو الاقتصادي خلال الربع الأول

في المقابل سجلت معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى تراجعاً في نشاطها، مثل القطاع العقاري (حيث تقلّصت قيمة المبيعات العقارية بمعدل 19.2%)، ومساحات البناء المرخصة انكمشت بنسبة 27.6%، وتسليمات الإسمنت تراجعت بنسبة 31.3%)، والنقل البحري (حيث تقلّصت إيرادات مرفأ بيروت بنسبة 16.2% وكمية البضائع بنسبة 14.3%)، والتجارة الداخلية (حيث انخفضت قيمة الشيكات المقاصة بنسبة 12% وزادت قيمة الشيكات المرتجعة 2.2%)، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حيث تراجعت قيمة قروض كفالات من حيث قيمتها بنسبة 71.7%).

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصريف)

أنجز "فرنسبنك" نشرته الاقتصادية عن الفصل الأول من 2019 والتي تتضمن تقريراً عن أداء الاقتصاد اللبناني خلال هذه الفترة، حيث كشف التقرير أن معدل النمو الاقتصادي لعام 2019 لا يزال ضعيفاً في حدود 1 في المئة، بسبب ركود الاستثمارات الخاصة وضعف الاستثمارات العامة، وتدني مستوى الصادرات الصافية، فيما الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي لقطاع الأسر يحركان النشاط الاقتصادي.

ووفقاً للتقرير حققت بعض القطاعات الاقتصادية نشاطاً أفضل في الفصل الأول من العام الحالي بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق، مثل النقل الجوي (حيث ازداد عدد المسافرين عبر المطار بنسبة 1.2% ليصل إلى أكثر من 1.7 مليون مسافر)، والسياحة (حيث ارتفع عدد السواح بنسبة 3.7% إلى أكثر من 362 ألف سائح).